

المبنى والمعنى بين التصغير والجمع

الصديق قوري

جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة

ملخص البحث :

قد وافقت العرب في لسانها إلى حد بعيد بين المبنى والمعنى، فجعلت ألفاظها دليل خوالجها كما أنّ الظاهر دليل الباطن، وكما أنّ الجسد دليل الروح، فما إن تتناظر وتتقابل المباني فاعلم - عند العرب - تقابل المعاني، سنحاول في هذا البحث أن نبين كيف جعلت العرب بناء المفرد مركز تناظر بين الجمع والتصغير، أمّا التشية فلا دخل لها ولا نظير لها من أوزان التصغير وإنما علاقتها ومقابلتها فهي لنظيرها وهو جمع السلامة لأن كلا التغيرين فيهما قد تمّ في آخر المفرد.

وبما أنّه ليس في التصغير أبنية تدل على أدنى من المفرد بعشر مرات إلى ثلاث لتقابل أبنية القلة، وإنما التصغير تحقيق للمفرد ابتداء من أقله شأنًا أو حجمًا أو قدرًا نزولًا إلى الكثرة في الانتقاص والتحقيق من المفرد، ولهذا قوبلت أوزانه بأوزان جمع الكثرة التي هي زيادة في المفرد ابتداء من الثلاثة فصاعداً إلى غاية لا يوقف على حدها، ولأنّ التصغير بمثابة الحصر ولقلة دواعي استعماله ثقلت أوزانه فقلّ استعماله، وما قلّ استعماله إلّا لما سلب الفخر والمدح والثناء السلطان من الهجاء، وحتى الهجاء الذي هو مجال استعمال التحقيق والانتقاص من قدر المهجو محشو بالفخر والمدح اللذين يزيدان باب الجمع سعة وامتداداً على حساب باب التحقيق، ومن تأمل في صيغ ودلائل الجمع والتصغير وجد عجائباً من التناظر في الدلالة و اللفظ.

“Research’s summary”

This research studies the analogy between word’s structures which give the analogy in meaning between miniaturization and plural.

We have tried to prove that singular structure is an analogy center between miniaturization and plural forms which specifies much quantities of number eg” kolaib / kaleb /kilaab koaikab /kawkab /kawaakib

الدلالة بين التصغير والجمع

قال السهيلي: "التصغير تقليل أجزاء المصغّر والجمع مقابله وقد زيد في الجمع ألف ثالثة كفعائل فزيد في مقابلته ياء ثالثة، ولم يكن آخرها كعلامة التأنيث لأن الزيادة في اللفظ على حسب الزيادة في المعنى، والصفة التي هي صغر الجسم لا تختص بجزء من دون جزء بخلاف صفة التأنيث فإنها مختصة في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الذكر والأنثى . وكانت العلامة في اللفظ المنبئة عن معنى المناسبة طرفا في اللفظ بخلاف الياء في التصغير، فإنها منبئة عن صفة واقعة على جملة المصغّر وكانت ياء لا ألفا لأن الألف قد اختصت بجمع التكسير وكانت به أولى، كما كانت الفتحة التي هي أخفها بذلك أولى، لأن الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة. كما تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير فتح شفثيه وباعد ما بين يديه، وإذا كان الفتح ينبئ عن السعة والضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة والحقارة كما نجد المقلل للشيء يشير إليه بضم يد أو فم، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن ساعة الجمعة وأشار بيده يقللها" ¹ فإنه جمع أصابعه وضمّها ولم يفتحها، وأما الواو فلا معنى لها في التصغير لوجهين أحدهما دخولها في ضرب من الجموع نحو "الفُعُول" فلم يكونوا يجعلوها علامة في التصغير

فيلتبس التقليل بالتكثير والثاني أنه لابد من كسر ما بعد علامة التكسير في مفاعل ليتقابل اللفظان وإن تضادا، كما قابلوا علم بجهل وروى بعطش ووضع فهو وضع بشرف فهو شريف فلم يمكن إدخال الواو لئلا يخرجوا منها إلى كسرة واستبقيت الألف لأجل أصل الجمع لها بقيت الياء وفتح ما قبلها لأجل ضم أول الكلمة لئلا يخرج من ضم إلى كسر".² ويدرك الباحث أنه كلما تقابلت دلالة التصغير ودلالة الجمع تقابل الوزنان فقد يكسر المفرد على تصغير ما ولا يوجد له ما يقابله من تكسير للجمع وقد يحدث العكس وهذا لأن الدلالة التي لأجلها صغر المفرد ليس لها ما يقابلها في جمعه أو العكس. و عن التقابل في الدلالة نذكر دلالة التقليل و يقابلها دلالة التكثير التي تجعل فيها من المفرد نقطة تناظر بينهما. فقد تقلل ذات المصغر حتى لا يتوهم عظيمًا نحو كُلب ورُجُل في كلب ورجل وإن عضمت بالتكثير قلت كلاب ورجال فقد تقابل التصغير والتكثير من أوجه عدة فأبلغ ما يكون في التقليل أن تقلل ذات المفرد الواحد لأن تجعل منه عدة ذوات ثم تقلله لأنك بذلك وإن قللته فقد كثرت ذواته أمّا التكثير فأبلغ ما يكون بزيادة ذوات المفرد، ويدلّك على ذلك أنك حشرت ذات المفرد في التقليل بضمة؛ أي ضممته من أوله ثم جعلت وسطه ياء ساكنة لئلا يمتدّ بل لتضيّق حجمه وتحبس من امتداده لأن السكون حبس على عكس الجمع تماما فقد بدّأته في مثل "فِعال" بكسر أي كأنك بدّأته من تحت من عمقه وجذوره ليتسع ويمتدّ أكثر ما يمكن، ثم انتقلت إلى الفتحة وهي اتساع في الفم فكذلك هي في الدلالة فجعلتها بديلا من السكون (التي دلت على أنّه واحد في مثل كلب وبابها لأنها وسط لفظه والوسط هو لبّ الشيء وذاته) لتدلّ على أنك تريد بها سعة وتعددا في الذوات وأكدت ذلك بمدّها بألف ليست في المفرد وزيادتها دليل زيادة ذوات أخرى إلى هذا المفرد الواحد، ولا يردّ هذا بفتحة التصغير والياء الزائدة بعدها لأن الياء الساكنة دلت على الحبس وعدم الخروج من ذات المفرد الواحد كون السكون يدلّ على التوقف كما

قدمنا. ولما كان من دلالة التصغير تقليل العدد فلم يصغّر الواحد في هذا النوع منه لأنه يستحيل عقلا أن يقلّ من عدّة الواحد وهنا (أي في تصغير العدد) يُلجأ إلى العدد القابل للتصغير وهو دون شك الجمع لأن عدّته قابله للتقليل، ولكونهم جعلوا الأصل في التصغير أن يصغر المفرد فوفقوا بين الأمرين، فصغّروا لفظ المفرد ثم إن كان عاقلا جمعه بالواو والنون وإن كان غير عاقل جمعه بالألف والتاء فقالوا في لفظ "مسلمون" "مسيلم" لأن الأصل في التصغير تحقير الذات المفردة وأما التصغير المراد به تقليل عدّة المصغّر ففرع عليه فعلى الأصل صغّروا المفرد وعلى الفرع أضافوا الواو والنون وتمّ لهم الأمران (عدم الخروج عن الأصل في التصغير وعدم التخصيص في تقليل عدّة الجمع) هذا في المذكر العاقل. أمّا في غير العاقل، فتجد أن المفرد إن كان مذكرا قبل التصغير يجمع جمع تكسير كما في درهم ودراهم وإن أرادوا تقليل عدد الجمع عادوا إلى المفرد فصغّروه تصغير تحقير موافقة بين الأصلين لأن المفرد أصل الجمع والتحقير أصل التصغير ثم جمعه جمع سلامة فجعلوا الأصل للأصل والفرع للفرع، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجمع هذا المصغّر الذي تريد تقليل عدّته (رُجِيلٌ مثلا الذي كان جمع مكبره رجال) جمع سلامة بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير³ كرجيلون في تصغير رجال، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالألف والتاء مذكرا كان ككتيّبات في كتب أو مؤنثا كقديرات في قدور، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى فنقول في جرحى وحمقى وحُمُر وعطاش في المذكر: جُرِيحُونَ وأُحِمِّقُونَ وأُحِمِّمِرُونَ وعُطِيشَانُونَ وفي المؤنث جُرِيحَات وحُمِيقَات وحُمِيرَوَات وعُطِيشِيَّات بجمع المصغّر جمع سلامة وإن لم يجز ذلك في المكبرات⁴

وأثبت البحث أيضا أنّه يستدل بالتصغير على دلالة المفرد أهو واحد قابل للجمع أم هو كاسم الجنس المستغرق لأفراده الذي لا يمكن جمعه كالمصادر والأفعال، ومن ذلك تقليل ذات المصغّر لاعدّته، ويتحقق هذا في ظروف الزمان

والمكان التي لاتجمع لشبهها بالجنس وتصغر للتقليل من ذاتها محافظة على معناها، وهنا لما إفترقت دلالتى التصغير والجمع جاء التصغير وحده ولم يقابله الجمع، فتقول في قَبْلَ "قُبَيْل" وفي بَعْدَ "بُعَيْد" وفي دون "دُوَيْن" والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان قرب أو (بعد) مظهرو فيهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان، فمعنى خروجي قبيل قيامك: قرب الخروج من القيام من جانب القبلية وكذا ما يماثله.

وهذه الظروف مثل: قبل وبعد وفوق وتحت ودون سمع لها التصغير باعتبار أنه تقليل لذات المصغر ولم يسمع لها جمع واستغني بمفردها عن الجمع وصُغِرَتْ لأنها ظروف والظرف قد يُقَلَّل منه.

وقد قدمنا أن دلالة التصغير إذا وجد لها ما يقابلها في دلالة الجمع وُجِد للمفرد تكسير تصغير يقابل تكسير جمع، وأنت إن قللت هذه الظروف أمكن لك ذلك أما إذا أردت تكثيرها فستأتي بظروف غيرها، فإذا أردت تكثير القبلية الزمانية أضفت إليها صفة كأن تقول: جئت قبلك بكثير. وما أمكنك جمعها وكذا في فوق ودون وغيرها من الظروف.

ولما كان اسم الجنس المفرد يأتي للاستغراق والشمول والعموم وتأتي دلالة الجمع للتحديد في مثل قوله تعالى "ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار"⁵ فلو قال آتتنا في الدنيا حسنات وفي الآخرة حسنات فعلى الرغم من الجمع فيها فهي تشعر بالتحديد، فلما خرج الجمع على قلة إلى التقليل والتحديد من الشيء قابلوه بالتصغير دلالة على التعظيم والتفخيم والتهويل من قدر الشيء فيكون حينها من باب الكناية، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم، لأن الشيء إذا جاوز حدّه جانس ضده.

وقريب من هذا قول الشاعر:

داهية قد صُغِرَتْ من الكِبَرِ صلُّ صفا ما تتطوي من القصر

واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّة تصفّر منها الأنامل

واستدل أيضا بقول أوس بن حجر:

فُؤَيْقُ جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تَكِلَّ وتعملا (6)

ولاشك أن دلالة التعظيم في التصغير قال بها الكوفيون مستدلين بهذين البيتين وردّ الأول كما قال الرضي: بأنّ تصغير الدُوَيْهِيَّة وهي (الموت) على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم؛ أي يجيئكم ما تحتقرونه مع أنّه عظيم في نفسه تصفّر منه الأنامل، وردّ الجُبَيْل في البيت الثاني بتجويز كون المراد دقّة الجبل وان كان طويلا وإذا كان كذا فهو أشدّ لصعوده.

أ . التصغير ودلالة القلة والكثرة في أبنية الجموع

يتفق العقلاء على أن التصغير يحمل معنى التقليل للعدد ويحمل معنى التحقير للذات، ولما كانت هذه من بين معانيه، فالباب فيه أن يؤتى به لتقليل أقلّ عدد ممكن وهو الواحد إذ المعدوم لا يصغّر عقلا ولذلك صغّر المفرد ثلاثيه ورباعيه وخماسيه ولا يستحيل عقلا لذلك ثبت سماعا في هذه اللغة تصغير ما دلّ على القليل لأنّ تقليل عدّة القليل محمولة على تقليل الواحد، فكذلك أمكن جمع القلة المجموعة المحدودة بالعشرة للعلّة ذاتها وهي قريبا من الواحد وما يردّه العقل هو تقليل العدد بالتصغير مع إبقائه دالّا على الكثرة، فهذا عين التناقض ولذلك لا نجده في كلامهم . بل نجدهم إذا عمدوا إلى تقليل عدّة المكثّر ردّوه إلى قليل العدد أو إلى واحد ثم صغّروه ليوافقوا نوااميس العقل .

ب . التقابل بين التصغير والجمع في الثلاثي والرباعي والخماسي :

أ - كل ما جمع من الثلاثي في كثرته على فعال فتصغيره يقابل هذا الوزن، فكسرة الفاء في فَعَال تقابلها الضمة في فُعَيْل وفتحة العين فيهما سواء وحرف اللين في الجمع ألف وفي المصغر ياء .

مثال ذلك: { كُعَيْبٌ } { كَلْبٌ } { ظُبْيٌ } { دُلْيٌ }
 { كَعَبٌ } { كِلَابٌ } { ظِبَاءٌ } { دِلْوٌ }
 { كِعَابٌ } { كِلَابٌ } { ظِبَاءٌ } { دِلْوٌ } (أصلها دِلَاي)

والمستقرئ للثلاثي قلما يجده من غير تصغير على عكس جمع كثرته لأن لكل بناء وزن تصغير واحد إن عدم ليس له ما يعوّضه على عكس أبنية الجموع، فقد يستعاض بأبنية القلة عن أبنية الكثرة وقد يحدث العكس لأنها كلها الأصل فيها مطلق الجمع ولأنهم في المصغر لم يمنعهم الثقل من صوغه لأنه قليل في استعمالهم، والثقل مغفور مع قلة الاستعمال أما الجمع فلكثرته على أسنتهم تحرّجوا من ثقله فمنعوا عدّة أبنية من خطابهم لأن الجمع ثقيل معنى فيستقبح فيه زيادة ثقل في اللفظ.

ولاشك أن الصيغة الأكثر تناظرا مع مصغر الثلاثي هي فِعَالٌ وبما أن فُعُولٌ أختها فإن عُدّت نابت عنها وأحيانا تجتمع معها في جمع مفرد واحد وهي قريبة منها في مقابلة المصغر لأنها وافقته في ضمّ أوله، وإن غابت الصيغتان معا ناب عنهما جمع القلة كَأَفْعُلٌ وأفعال وأفعلة على قليل فكان الوزنان الأولان أبعد مقابلة لوزن المصغر لفظا ودلالة، فبعد المقابلة اللفظية واضح أمّا بعد المقابلة الدلالية فحاصل من كون جمع القلة لا يبعد عن المفرد بكثير فهو محدود بالعشرة أما المصغر فقد يبعد عن الواحد بكثير وإن كان البعدان ليسا من قبيل واحد لأن بعد التصغير في الذات أمّا بعد الجمع فخارج عن الذات.

أما الرباعي والخماسي اللذان لم يكسّرا على أبنية القلة فقد كسّر مصغراهما مناظرة لأوزان جمعيهما وزوائد المفرد التي حذفت في جمعيهما هي ذاتها التي حذفت في مصغريهما، وهذا لأن العرب حملت تكسير المصغر على تكسير الجمع.

لقد تعددت دلالات الأبنية الدالة على العدد في لغة العرب، فمنها ما يدلّ على المفرد وهو الأصل ومنها ما يدلّ على الجمع، وقد ذكروا فيه أبنية تبتدأ من الثلاثة وتنتهي عند العشرة وأخرى تبتدأ من الثلاثة ولاحدّ لنهايتها وضبطوها بأوزان لا تخرج عنها، ومنها ما تبتدئ دلالاته من المفرد ولاحدّ له وبناءه ليس كبناء الجمع ومنها ما يبتدئ من الاثنين فصاعدا وفي أغلب كلامهم حدّوه بعد ينتهي عنده، وبناءه ليس كبناء الجمع وللتفريق بين دلالات هذه الأبنية ننطلق من التصغير وضوابطه التي ألزموه بها في كل هاته الأبنية:

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن تحقير (الدُّور) فقال: "أردّه إلى بناء أقل العدد، لأنني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلّله وأحقّره صرت إلى بناء الأقل وذلك قولك (أُدَيِّر) فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع وذلك لأنك تردّه إلى الاسم الذي هو لأقلّ العدد ألا ترى أنك تقول للأقلّ ظيَّات وغلّوات وركّوات، ففعلات هاهنا بمنزلة أفعل في المذكر وأفعال ونحوها وكذلك ما جمع بالواو والنون والياء والنون وإن شركه الأكثر كما شرك الأقلّ فيما ذكرنا قبل هذا" (7)

يستبطن من قول الخليل هذا عدّة فوائد:

أولها: - أن أيّما بناء من أبنية الجموع وجدته لم يصغّر على لفظه فاعلم أنّه بناء كثرة، وعلى هذا فكل أبنية الجموع ما عدا أفعل وأفعله وأفعال وفعله والجمع السالم فهي أبنية تدلّ على الكثرة، وأنت تجد في هذه لطيفة من اللطائف وهي أنّه كما يثقل على العقل تقليل العدد الكثير مع إمكان ردّه إلى القليل ثم تقليله أو ردّه إلى المفرد وتقليله ثم جمعه على جمع ينبئ بالقلّة ثقل على اللسان تصغير أبنية التكثير فلذلك أيّما بناء من أبنية الكثرة لم يصغّروه على لفظه للثقل الفاضح المخلّ بالفصاحة لو فعلوا. وقد ذهبوا أبعد من ذلك، فحتّى ما ليس لديه واحد من لفظه من أبنية الكثرة مستعمل في الكلام، لم يكسّروه على لفظه وإنّما كسّروه على واحد يكون هو بناءه إذا جمع في القياس، وذلك نحو:

عبايد بزنة فعاليل (جمع الكثرة) التي لم يسمع لها واحد وواحد القياسي الذي جمعت عليه هو إمّا فُعْلُول أو فَعْلِيل أو فِعْلَال فقالوا فيها عُبَيْدِيَّات وألزموها هذا التحقير لأنّه صالح لها أيّا ما كان واحدها من هذه الثلاثة .

أما في النسبة فهم لا يجرّون على النسبة في جمع الكثرة إلى واحد المقيس الذي لم يسمع، وإمّا ينسبون إلى الجمع فيقولون عباديديّ، وذلك لقلة الثقل لفظا ودلالة، وفي هذا قال سيبويه: "إن أضفت (يقصد نسبت) إلى عبايد قلت عباديديّ لأنّه ليس له واحد وواحد يكون على فعلول أو فعليل أو فعلال فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم أي (حتى تسمع من العرب الفصحاء) فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تكلم به العرب" (8) فالكلمة نفسها وهي عبايد (9) في التصغير صغر مفرد المقيس الذي لم يسمع ثم جمعه، أما في النسبة أبى أن ينسب إليه ونسب إلى الجمع للعلّة التي أسلفنا ولعلّة أخرى نجدها في قول الرضي معلقا على قول سيبويه: "ولعلّ الفرق بين البابين أنّك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذي قدرته مفردا لهذا الجمع، فكنت تقول عبادي، عبودي أو عبدي فأما في التصغير فإنك لا تحافظ على هذا المفرد بل تتطوّل بجمع التصحيح مفردا بصورة واحدة فتقول "عبيدون أو عبيدات مهما فرضت المفرد" (10)

ثانيها: - يستنتج من قول الخليل أيضا أنّه إن كان لجمع ما مفرد وأردت تقليل عدّة جمعه وكان معه جمع آخر لهذا المفرد فما سمعت للعرب تقليله على لفظه فاعلم أنّه هو بناء القلة لأنّه مقبول عقلا ولفظا (أي دلالة ونطقا) وعلى هذا قال "أصغره على أديئر" أي أنّه صغر أدور بزنة أفعل فهو وزن قلة على هذا، وكذا سمع عن العرب تصغير باقي الأوزان الثلاثة أفعال وأفعلة وفعله

قال سيبويه: "واعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقر ذلك البناء إلّا لأدنى العدد فلما كان ذلك لم تجاوزه....فتلك أربعة أبنية فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقل ألا ترى ما خلا هذا أنّما يحقر على واحد فلو

كان شيء مما خلا هذا يكون للأقلّ كان يحقّر على بنائه كما تحقّر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد وذلك قولك في أَكْلَبُ أَكْيَلِبُ، وفي أَجْمَالُ أَجْيَمَالُ وفي أَجْرِبَةُ أَجْرِبَةٍ وفي غُلْمَةٌ غُلَيْمَةٌ وفي وَلْدَةٌ وَلَيْدَةٌ وكذلك سمعناها من العرب.....)

و ثالث ما يلاحظ من قول الخليل " فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع وذلك لأنك تردّه إلى الاسم الذي هو لأقلّ العدد....)

هذه إشارة من الخليل إلى أن هذا المفرد الذي صغّرتَه ولكونك تريد تصغير الجمع فعليك برده إلى أقلّ الجمع فقال بإلحاق الواو والنون أو الألف والتاء معتبرا أنّ السالم يدلّ على القلة ولكن تعليله بأن يجمعه جمع سلامة كون جمع السلامة يدلّ على القلّة فنعتقد أنّها ليست العلّة الوحيدة في جمع المصغّر جمع سلامة بل يضاف إليها علّة الدلالة الجديدة فيه عند تصغيره (والتي لم تكن في المفرد قبل تصغيره) وهي دلالة الوصف فقد شابه المصغّر الصفات والصفات معلوم أنّ الباب في جمعها هو جمع سلامة، فعلة الوصف في المصغّر هي التي جعلته يجمع جمع سلامة وليست دلالة القلّة في جمع السلامة لوحدها هي التي جعلت العرب تجمع هذا المفرد المصغّر جمع سلامة لأنّه لو كان كذلك لجاز لهم جمع هذا المصغّر - الذي يراد تقليل عدّة جمعه - على فُعَيْلَةٍ فيوافق تصغير فُعْلَةٍ التي هي للقلّة مثل غُلْمَةٍ وَفُتْيَةٍ وَصُبْيَةٍ التي تصغّر على لفظها فتصبح غُلَيْمَةً وَفُتْيَةً وَصُبْيَةً، فلولا الوصف في رُجَيْلٍ لأمكن جمعه على رُجَيْلَةٍ لأنّه لا رُجُلُونَ ولا رُجُلَه من جموع المكبّر (أي المفرد رجل) فرُجُلُونَ جازت لغرض التقليل من العدد وللوصفية في رُجَيْلٍ لأنّه بمعنى رجل صغير ولم تجز رُجَيْلَةٍ لأنّ رُجَيْلٍ أصبح كالصفات والباب في الصفات جمع السلامة

ولكن جمع السلامة مع أنّ الأولى في دلالاته القلّة فهو صالح للكثير أيضا مفيد له على الحقيقة إذا اقترنت به دلالة ولا يردّ هذا بأنّه لو كان يدلّ على الكثرة لما صغّر على لفظه كما تصغّر أبنيه القلّة على لفظها لأنّه كما قال

المرزوقي: "إنَّ الجمع الكثير متى لم يكن له أدنى العدد يردُّ إلى واحدٍ وإذا ردَّ إلى واحدٍ كان كجمع السلامة إذا صُغِّرَ، ألا ترى أنَّ مساجدَ إذا صَغُرَتْ قلت في تصغيره مُسَيِّجَدَاتٍ فهو على حدِّ (مُسَلِّمَاتٍ) وإذا كان كذلك فكأنَّهم في تصغيره على لفظه جمعوا له الحكمين جميعاً أعني حكم أدنى العدد الذي يصغر على لفظه وحكم الجمع الكثير إذا لم يكن له أدنى العدد فيردُّ إلى واحدٍ من حيث كان كذلك، فكأنَّهم في تصغيره على لفظه جمعوا له الحكمين جميعاً أعني حكم أدنى العدد الذي يصغر على لفظه وحكم الجمع الكثير إذا لم يكن له أدنى العدد فيردُّ إلى واحدٍ من حيث كان موضوعاً للقلة والكثرة" (11)

وهذه من لطائف الألفاظ التي تتبى عن لطائف المعاني، فأنت إذا قلت في تصغير "مسلمون" مُسَيَّلُمُونَ لك أن تعتبر جمع السلامة هنا يدلُّ على القلة حملاً على أكلب للقلة وتصغر على لفظها فيقال "أُكَيْلِب" ولك أن تعتبره يدلُّ على الكثرة حملاً على مساجد التي هي للكثرة تردُّ إلى واحدٍ فيصغر على لفظه تقول مسجد ثم يجمع جمع سلامة فيصير مُسَيِّجَدَاتٍ ولا يمنعك شيء أن تقل كل هذا في "مسيلمون" وهذا يعدُّ دليلاً قوياً في كون جمع السلامة موضوع لكل من القلة والكثرة دون تحديد بأحدهما فهو بحسب المقتضي والحاجة.

جـ - الكوفيون في تصغير جمع الكثرة:

علم مما سبق أنَّ البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه لا يصغرون جموع الكثرة على مفردِها إن كانت على بابها أي إن أرادوا بها الكثرة وإنَّما يردُّونها إلى مفردِها ثم يصغر ثم يجمع جمع سلامة إمَّا بالواو والنون وإمَّا بالألف والتاء كما أسلفنا، وحتى إن أريد بجموع الكثرة أقل العدد أي يراد بها مادون العشرة نزولاً إلى الثلاثة ولم يكن لها بناء دالٌّ على القلة فمع هذا لا يصغرونها على لفظها بل العبرة عندهم بدلالاتها الأصل قال سيبويه: "وإذا حَقَّرْتَ الشَّسُوعَ وَأَنْتَ

تريد الثلاثة قلت (شُسَيْعَات) ولا تقول شُسَيْعَ لأن هذا البناء لأكثر العدد في الأصل ، وإنما الأقل مدخل عليه كما صار الأكثر يدخل على الأقل " (1 2)

وقد تبع أبو حيان البصريين في عدم تصغير جمع الكثرة على لفظه وهو الذي إذا نقل مذهب البصريين في أمور الصرف والنحو قال: "مذهب أصحابنا كذا" وذكر أصحابنا. قال: "فلو كان الذي تريد تصغيره جمع كثرة نحو عُقْبَان جمع عُقَاب فلا تصغره على لفظه فتقول عُقْبَان وإن كان قد سمع فيه عَقَابِينَ بل تردّه إلى جمع القلّة وهو أعقب فتصغره فتقول أُعَيْقِب " (1 3)

ثم حكى أنّ الكوفيين يصغّرون جمع الكثرة على لفظه إذا كان له نظير في الآحاد (1 4) فالكوفيون على حدّ قوله يصغّرون عقبان بزنة فُعْلَان وما شابهها كأَصْلَان وشُقْرَان وسُودَان " (1 5) على ألفاظها حملا على المفرد الذي جاء بزنتها وصغّر على لفظه مثل عُثَيْمَان تصغير عثمان ولم يحملوها على سُلْطَان لأنه لم يُصغّر على لفظه بل تكسيه للتصغير محمول على تكسيه للجمع فيقال في تكسير جمعه سلاطين فحملا على هذا حقر على سليطين ليتقابل التكسيران.

وبهذا نخلص إلى أن البصريين يجعلون تكسير التحقير فرعا على تكسير الجمع وبذلك أطرد القياس عندهم ولم يلحقهم التناقض والشذوذ والكوفيون خالفوا في هذه المسألة البصريين فحملوا تكسير الجمع على تكسير التصغير. كي تتضح المسألة أكثر نورد قولي إمامين من أئمة النحاة البصريين.

قال ابن الشجري: "وكل اسم آخره ألف ونون زائدتان فتصغيره محمول على تكسيه فإذا علمت أن العرب كسّرتَه فقلبت ألفه في التكسيه وأثبتت نونه فجاءت به علي مثال فَعَالِينَ ، حملتَ تصغيره على تكسيه فصغّرته على مثال فُعَيْلِينَ كقولك في سلطان وسيرحان (الذئب) وورشان (طائر) و سليطين و سُريحين و وُرَيْشِينَ فإن لم تعلم العرب كسّرتَه على هذا الحدّ (1 6) أقررت ألفه

فَجِئْتُ بِهِ عَلَى مِثَالِ فُعَيْلَانَ كَقَوْلِكَ فِي سَكْرَانَ وَعُثْمَانَ وَسُلَيْمَانَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا سَكَارِينَ" (17).

والقول الثاني هو لأبي حيان الأندلسي قال: "وَإِذَا مَا وَرَدَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ مَزِيدَتَانِ وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ تَقَلَّبَ الْعَرَبُ أَلْفَهُ أَوْ لَا فِي التَّصْغِيرِ حَمَلٌ عَلَى بَابِ غَضَبَانَ وَعُثْمَانَ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ." (18) وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ لَا يَعْرِفُ أَتَقَلَّبَ أَلْفُ الْمَفْرَدِ الْمَصْغَرِّ يَاءٌ أَمْ لَا هُوَ أَنَّ لَا يَعْرِفُ أَتَكْسَّرُ الْعَرَبُ لِلْجَمْعِ عَلَى فَعَالِينَ أَمْ لِأَنَّهُمْ مَا قَلَبُوا أَلْفَهُ يَاءً إِلَّا لَمَّا عَلِمُوا جَمْعَهُ عَلَى فَعَالِينَ تَحْقِيقًا لِلْمُقَابَلَةِ وَالْمُنَازَرَةِ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى بَابِ غَضَبَانَ وَعُثْمَانَ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ أَيْ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي بَابِ مَا كَانَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَنُونٌ مِنَ الْمَفْرَدِ أَنَّ لَا يَكُونُ جَمْعُ كَثَرَتِهِ عَلَى فَعَالِينَ إِلَّا مَا شَدَّ كَمَا رَأَيْنَا. وَبِذَلِكَ فَالْكُوفِيُّونَ لَمْ يَبْعُدُوا النِّجْعَةَ فِي تَصْغِيرِ هَذَا الْمَفْرَدِ فُعَيْلَانَ بِإِبْقَاءِ الْأَلْفِ فَحَمَلُوا عَلَيْهِ أَبْنِيَةَ الْجَمْعِ الَّتِي جَاءَتْ مَخْتُومَةً بِأَلْفٍ وَنُونٍ وَلَمْ يَلْقُوا بِالْأَلْفِ لِأَنَّ الْأَصْلَ الدَّلَالِيَّ وَهُوَ أَنَّ الْمَقْبُولَ عَقْلًا أَنَّ الْكَثِيرَ إِذَا جِئَتْ إِلَى تَقْلِيلٍ عَدَدُهُ إِذَا قَلَّتْ عَلَى لَفْظِهِ جَمَعَتْ بَيْنَ مُتَنَاقِضِينَ بِاسْتِثْنَاءِ جَمْعِ السَّلَامَةِ فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ عَلَّةُ تَحْقِيرِهِ عَلَى لَفْظِهِ أَمَّا مِثْلُ: رَكَبَ وَسَفَرَ وَرَجَلَ وَقَوْمَ وَنَفَرَ وَتَمَرَ وَتَفَاحَ فَمِزْجُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ تَصْغِيرَ عَلَى لَفْظِهَا؛ فَيُقَالُ فِيهَا رُكَيْبٌ وَسُفَيْرٌ وَرُجَيْلٌ وَقُؤِيمٌ وَنُفَيْرٌ وَتُؤْمِرٌ وَتُفَيْفِجٌ وَعَلَى هَذَا فَهِيَ لَيْسَتْ بِجَمْعٍ الْكَثْرَةِ فَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ دَلَالَةً أَمْ لَفْظًا؟

أَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الدَّلَالَةِ فَأَنْتَ تَرِيدُ الْكَثْرَةَ الَّتِي تَفُوقُ الْعَشْرَةَ إِلَى غَايَةِ أَنَّهَا تَسْتَغْرِقُ الْجِنْسَ فِي تَمَرٍ وَتَفَاحٍ أَمَّا رَكَبَ فَهِيَ تَكْثِيرٌ لِرَاكِبٍ وَسَفَرَ تَكْثِيرٌ لِمَسَافِرٍ وَكَذَا رَجَلَ هِيَ تَكْثِيرٌ لِرَاجِلٍ أَمَّا قَوْمَ فَهِيَ أَيْضًا تَكْثِيرٌ لِمَفْرَدٍ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهَا وَكَذَا نَفَرَ، وَلَكِنْ إِذَا أَتَيْتَ إِلَى صَيَغِهَا وَقَابَلْتَهَا وَعَرَضْتَهَا عَلَى صَيَغِ الْجَمْعِ الشَّائِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا وَجَدْتَ أَبْنِيَّتَهَا تَشْبَهُ أَبْنِيَةَ الْجَمْعِ أَبَدًا، وَإِنَّمَا وَجَدْتَهَا كَأَبْنِيَةِ الْمَفْرَدِ سِوَاءَ فَوْزْنِهَا وَزَنَ فَعَلَ وَفَعَلَ وَفُعَالٌ الْمَفْرَدَةُ مِثْلُ: ثَوْبٌ وَقَلَمٌ أَوْ أَنَّ وَزْنَهَا كَوَزْنِ الْجَمْعِ وَلَكِنَّهَا لَمْ يَكْسَرْ عَلَيْهَا مَفْرَدُهَا مِثْلُ تَفَاحٍ وَرَمَانٍ وَاللَّذِينَ

لم تكسر عليهما تفاحة ورمّانة وإنّما الباب في فُعال الجمع أن يكسر عليه فاعل كقراء جمع قارئ وحفاظ جمع حافظ.

فلما نقص فيها شرط موافقة لفظها لألفاظ الجموع ووجدوها حتّى وان دلّت على الكثرة فهي صالحة لأن تدلّ على الواحد (لأن التمر والتفاح تجوز أن تأكل واحدة وتقول أكلت التمر وأكلت التفاح) فلما لم تكتمل فيها شروط الجمع صيغة ومعنى لم يلبثوا أن صغّروها على لفظها كما صغّروا المفرد على لفظه، قال الرضي: " فإذا كان لفظ يفيد الجمعية فإن كان لفظه مفردا كاسم الجمع واسم الجنس فإنه يصغّر على لفظه سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ومسافر وسفر وراجل ورجل تقول رُكِبَ ورُجِلَ وسُفِرَ أو لم يجرى نحو قُويمَ ونُفِرَ في تصغير قوم ونُفِرَ وكذا في الجنس تقول تُمِرَ وتُفِيحُ". (19)

وهذا هو مذهب البصريين كما قدمنا في مثل هذه الألفاظ الدالة على الجمع والمفرد وألفاظها بزنة المفرد، ومذهب الأخفش وهو أن ركب جمع راکب وسفر جمع مسافر يقتضى ردّ أمثالهما إلى الواحد نحو: رُكِبُونَ ومُسَيِّفُونَ قال محققوا " الرضي على الشافية": وكما جاء الرجل بسكون الجيم وصفاً للواحد جاء للكثير أيضا واختلف العلماء فيه حينئذ فذهب سيبويه إلى أنّه اسم جمع واحده راجل، وذهب الأخفش إلى أنّه جمع راجل، ورجّح الفارسي قول سيبويه وقال: "لو كان جمعا ثم صغّر لردّ إلى واحده ثم جمع ونحن نجده مصغرا على لفظه وأنشد:

أخشى ركبيا أو رجلا عاديا⁽²⁰⁾ والشرّ ممّا يتبع القواضيا

ولك أن تنظر إلى أدلة البصريين ومخالفة الكوفيين فلما ردّ سيبويه وأصحابه جمع الكثرة عند التصغير إلى المفرد ثم جمعوه مصغرا كما مضى في عقبان خالف الكوفيون وصغّروه على لفظه وفي هذه لما صغّر سيبويه اسم الجمع لوقوعه على المفرد ثم جمعوه مصغرا كما في رجل كما مضى قبيل قليل.

د . التناظر دلالة ولفظا بين تقليل عدة جموع القلة والكثرة وتكثيرها
"التناظر بين التصغير وجمع الجمع" :

ثبت وسمع عن العرب أنها إذا صَغُرَت جمع القلة الذي له جمع مثل أَفْعَلَة
وأفْعَل اللتين تجمعان على أفاعِل فتصغيرها مبني على مقابلة جمعهما لأنَّك تقول
أُفْعِلُ فيقابل أَفَاعِلُ فهنا جعلت جمع القلة بمثابة المفرد على أنه مركز تناظر
بين المصغَّر والمكسَّر (لأنه هو المعنى بالتصغير والجمع) لأنَّك في المفرد ثلاثيا
كان أو رباعيا أو خماسيا تجعل المفرد نقطة التناظر، فكلب هي محور التناظر
بين كَلْبٍ وكِلَابٍ وضفدع هي مركزه بين ضُفْدِعٍ وضَفَادِعٍ وسلطان هي
مركزه بين سُلَيْطَيْنٍ وسَلَاطِينٍ وأسورة هي مركزه بين أُسُورَةٍ وأَسَاوِرٍ.

وكذلك هنا (أي في تصغير جمع القلة) فإن أكلب هي مركز التناظر بين
مصغره أَكْلِبٍ وجمعها أَكَالِبٍ وأرهط وتصغيرها أُرْهِطُ وجمعها أَرَاهِطُ
وكذلك في أفعال تجعله مركز تناظر بين مصغره وجمعه فتقول في أنعام وأقوال
أنيعام وأقوالا قليلا من عدته ومناظرة لأناعيم وأقاويل جمعا وتكثيرا لعدته.

فانظر إلى مقابلة ضمة المصغر لفتحة الجمع وياؤه لألفه ولما أبقى على ألف
أفعال في المصغَّر فقليل أَفْعَالٍ حملا على عُثْمَانٍ وبابها فقابلت ياء الجمع في
أفاعيل ولو قلبت الألف في "أَفْعَالٍ" ياءً لالتبس بآنك صَغُرَت أفاعيل جمع أفعال
على لفظه و جمع الجمع لا يصغَّر على لفظه، فلا تصغَّر أقاويل جمع قول وإنما
تجعل أَقْيُولَ تصغيرا لأقوال مقابلة لجمع الجمع أقاويل .

وحتى جمع الكثرة الذي جمع فكما لم يكسر^(1 2) في الجمع وإنما
زيدت فيه واو ونون أو ألف وتاء فكذلك لم يكسر في تصغيره وإنما صغَّر
مفرده ثم جمع جمع سلامة وتمَّ التقابل بوجه لطيف ودقيق.

فكما جعلوا لفظ جمل مركز تناظر بين جُمَيْلٍ وجَمَالٍ لأنه "أي جمل
المفرد" هو الذي عُني بالتصغير، جعلوا فعَلا جمع الكثرة مركزَ تناظر بين
مصغِّره وجمعه ففي تقليل عدده ردَّوه إلى مفرده وصغِّروه على جُمَيْلٍ نحو رُحَيْلٍ

وَرُجَيْلٌ ثُمَّ جَمَعُوهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ لِيُقَابِلَ جَمْعَ الْجَمْعِ "أَيَّ جَمْعٍ فِعَالٌ وَهُوَ هُنَا جَمَلَاتٌ وَرِحَالَاتٌ وَرِجَالَاتٌ" لَيْسَ إِلَّا.

فَبَقِيَ التَّنَازُلُ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رُجَيْلٍ وَجُمَيْلٍ وَرُحَيْلٍ وَنَظَائِرِهَا رِجَالٌ وَجِمَالٌ وَرِحَالٌ لَمَّا كَانَتْ رَجُلٌ وَرَحَلٌ وَجَمَلٌ هِيَ الْمَعْنَى بِالتَّحْقِيرِ وَالتَّكْثِيرِ وَإِنَّمَا زِيدَتِ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ فَبَقِيَ التَّنَازُلُ قَائِمًا وَإِنَّمَا تَبَدَّلَ مَرْكَزُهُ حَيْثُ صَارَ فِعَالًا "أَيَّ رِجَالًا وَجِمَالًا وَرِحَالًا" لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي أُرِيدَ تَقْلِيلُهَا وَجَمْعُهَا وَلَئِنْ فِعَالًا أَخَذْتَ فَعُولٌ فَالْأَمْرُ نَفْسُهُ يُقَالُ فِي بَيْتٍ وَبُيُوتٍ لَمَّا صَغُرَ بَيْتٌ وَكَثُرَ، وَفِي بُيُوتَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ لَمَّا قَلَّتْ وَكَثُرَتْ بُيُوتٌ.

وَكَذَلِكَ فِي "فُعْلَانٍ" الَّذِي جُمِعَ وَهُوَ جَمْعٌ مِثْلُ حُشَّانٍ وَمُصْرَانٍ جَمْعًا عَلَى حَشَاشِينَ وَمَصَارِينَ وَهَمَا قَبْلَ ذَلِكَ جَمْعًا حُشٌّ وَمَصْرٌ فَتُقَابِلُ فِيهِمَا تَصْغِيرُهُمَا وَجَمْعُهُمَا فَحُشَّيشِينَ وَمُصَيِّرِينَ مَصْغَرًا حُشَّانٍ وَمُصْرَانٍ قَدْ قَابَلَا جَمْعِي حُشَّانٍ وَمُصْرَانٍ وَهَمَا حَشَاشِينَ وَمَصَارِينَ^(2 2) وَإِنَّكَ لَتَجِدُ الْعَجَبَ الْعَجَابَ فِي لِسَانِ أَوْلَئِكَ الْأَعْرَابِ .

قائمة المصادر المعتمدة :

- (1): مسلم - صحيحه - باب فضل ساعة الجمعة ص : 305 وفيه بعد الحديث "وأشار بيده يقللها" أما ضم الأصابع وجمعهما فمن عند السهيلي.
- (2) : ينظر ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي - بدائع الفوائد - تحقيق هاني الحاج - المكتبة التوفيقية - مصر من دون تاريخ . (38/1).
- (3): كان حقه أن يقدم سبب عروض الوصف بالتصغير على سبب حصول العقل لأن سبب حصول العقل كان موجودا في المكبر "رجل" ومع ذلك لم يجمع جمع سلامة فلما عرض الوصف في المصغر (روجل أو رجيل) لكونها بمعنى (رجل صغير) واستغنوا عنها برجيل أو رويجل) لدلالاتها على الصفة والموصوف معا كما لم يحتاجوا في رجل ورجلين إلى ذكر عدد قبلهما لأن في كل منهما دلالة على العدد والمعدود معا.
- (4): انظر الإسترأبادي رضي الدين محمد بن الحسن - شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقاف ومحي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت

لبنان 1982م. (266/1) وهذا التصغير الذي هو بمعنى تقليل عدد المصغر لما لم يكن المفرد هو مركز التناظر فيه لم يتقابل بناء المصغر مع بناء الجمع.

(5): سورة البقرة - الآية 201:

(6): انظر الرضي - شرح الشافعية - (191/1)

(7): سيبويه - الكتاب - مصدر سابق (545/3)

(8): سيبويه - الكتاب - (417/3)

(9): جاء في القاموس المحيط مادة (عبد): العباديد: الفرق من الناس والخيال الذاهبون في كل وجه والآكام والطرق البعيدة. وعلى هذا فيكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديات للفرق من الخيل أو للطرق والآكام.

(10): الرضي - شرح الشافعية (269/1)

(11): المرزوقي أبو علي بن محمد - أمالي المرزوقي - تحقيق الدكتور وائل الجبوري - دار الغرب الإسلامي - ص 205.

(12): سيبويه - الكتاب - (545/3)

(13): أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق وتعليق مصطفى النماس - مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر. ط 1408 هـ. (175/1)

(14): انظر السابق نفسه.

(15): أُصْلان جمع أُصيل مثل بعران جمع بعير ويقال في جمعه أيضا أُصل مثل رسل وأصال للقلّة بزنة (أفعال) وشُقْران جمع أشقر - وسودان جمع أسود. فكلّها إضافة إلى عقبان تصغر عند الكوفيين على لفظها حملا على عثمان الذي يحقر على عثيمان فيقال فيها عقيبان وأصيلان وشقيران وسويدان هذا ما قال به الكسائي والفرّاء كما جاء في الرضي على الشافعية (267/1)

(16): والباب فيه أنّه لم يكسر على فعّالين بشهادة صاحب القول الثاني.

(17): ابن الشجري ضياء الدين بن السعادات - أمالي ابن الشجري - دراسة وتحقيق محمد محمود الطناحي - مكتبة الخانجي القاهرة (84/1)

(18): أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب - ص (175/1)

(19): الرضي - شرح الشافعية - (265/1)

(20): انظر حاشية الرضي على الشافعية - (203/2)

صدر البيت هو لأحيحة بن الجُلاح والبيت الذي قبله

بنيت بعد مستضل ضاحيا بنيته بعصبة من ماليا

(21): وأما تكسير جمال (فعال) بناء كثرة جمل على جمائل (فعائل) فمحمول على فعال

المفرد مثل شمال على شمائل ومن ثمة فهو ليس بأصل يقعد عليه

(22): كل لفظ من ألفاظ جمع الجمع التي أثبتناها في المتن قد أوردها سيبويه في كتابه باب

جمع الجمع (94/4 - 96).